

القواعد العامة لنظام التعليم المهني المستمر

مقدمة

نتيجة للتطور السريع في نظم المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكذلك نمو حجم التعامل بين الدول في ظل اتفاقيات تسهيل التجارة والذي انعكس بشكل كبير على الشركات متعددة الجنسيات فقد زاد الاعتماد على البيانات المالية والتقارير الصادرة عنها بشكل كبير، الأمر الذي انعكس على أهمية دور المحاسب القانوني ومراقب الحسابات وتأثير مستوى ادائه على مستوى الاقتصاد بشكل عام سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

من هذا المنطلق وفي إطار سعي الجمعية بصفة مستمرة لتطوير وتنمية مهارات أعضاء وزملاء الجمعية والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لهم فقد قرر مجلس إدارة الجمعية تطبيق نظام التعليم المهني المستمر وذلك تمثيلاً مع القواعد والمعايير الدولية في هذا الشأن وقد تقرر أن يبدأ تطبيق نظام التعليم المهني المستمر على السادة أعضاء وزملاء الجمعية.

أولاً : تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في القواعد العامة لنظام التعليم المهني المستمر بالمعنى المذكور قرين كل منها:

أ. الجمعية : جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

ب. اللجنة : لجنة التعليم المهني المستمر.

ج. الأعضاء : يشمل ذلك أعضاء وزملاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

د. المهنة : مهنة المحاسبة والمراجعة

هـ. برامج التعليم المهني المستمر : البرامج التي تساهم في زيادة كفاءة العضو وتعتبر من ضروريات العمل المهني والمحافظة على المهارات المهنية الأخرى.

و. تاريخ اكتساب العضوية : هو تاريخ اعتماد مجلس إدارة الجمعية للعضوية.

ز. ساعات المشاركة في تدريب برامج التعليم المهني المستمر : تشمل ساعات تجهيز وعرض وتدريب برامج التعليم المهني المستمر.

ثانياً : الهدف من نظام التعليم المهني المستمر

١. رفع مستوى كفاءة السادة مزاوли المهنة.

٢. تحديث المعلومات لديهم بما يتناسب مع التطور والتغير والتحديث الدائم لكل من معايير المحاسبة والمراجعة والمتطلبات الدولية والمحلية المتعلقة بالمهنة.

ثالثاً : المطبق عليهم النظام

١. يلتزم كافة أعضاء الجمعية بأن يحصل كل منهم على عدد ١٢٠ ساعة تعليم مهني خلال فترة ثلاث سنوات ميلادية وبحد أدنى ٢٥ ساعة وبحد أقصى ٧٠ ساعة سنوياً ويلتزم المعاد قيده بالحد المقرر.

٢. يعفى العضو الجديد من الحد الأدنى للساعات في الفترة المكتملة للسنة الميلادية الأولى من تاريخ اكتساب العضوية. على أن يلتزم بالساعات المنصوص عليها في النظام بداية من السنة الميلادية التالية لتاريخ اكتساب عضوية الجمعية.

رابعاً : نطاق برامج التعليم المهني المستمر

يتوافر للأعضاء الملزمين بالتعليم المهني المستمر نطاق واسع من الموضوعات عند اختيار برنامج التعليم المهني المستمر الذي يناسب نشاطاتهم المهنية، فالمبدأ الأساسي هو أن جميع البرامج التي تساهم في زيادة كفاءة العضو في موضوعات المحاسبة، المراجعة، الضرائب، تكنولوجيا المعلومات، الاستشارات المهنية، وما يعتبر من ضروريات العمل المهني يمكن قبولها كجزء من هذه البرامج. كما أن البرامج التي تساهم في التطوير والمحافظة على المهارات المهنية الأخرى مثل برامج تنمية مهارات العرض والاتصال ومهارات الإدارة والقيادة والمهارات الذهنية فيمكن اعتبارها أيضاً برامج مقبولة للتعليم المهني المستمر.

خامساً : يلتزم الخاضعون لنظام التعليم المهني المستمر بما يلي:

١. إخطار الجمعية باستيفائهم شروط نظام التعليم المهني المستمر سنوياً خلال شهر من تاريخ نهاية السنة الميلادية وطبقاً للنموذج المرفق.

٢. تقديم بيان تفصيلي عن المادة العلمية والتدريبية التي حصل عليها للجمعية، ويحق للجمعية تقدير الساعات التدريبية المناسبة إذا لزم الأمر.

٣. أدلة الإثبات المؤيدة لما تم إثباته بالنموذج تكون على سبيل المثال كما يلي:

أ. الوثيقة الصادرة من الجهة المنظمة (المؤتمرات، الندوات، وبرامج التعليم المهني المستمر).

ب. وثيقة التكلفة بإعداد وتنفيذ أعمال التدريب من الجهة المستفيدة / المنفذة (أعمال التدريب).

ج. وثيقة الموافقة على النشر (أعمال البحث العلمي والمقالات والكتب وأوراق العمل ذات العلاقة بالعمل المهني).

سادساً : مراقبة الالتزام

تقوم إدارة الجمعية بالتحقق من الالتزام بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر من خلال ضوابط خاصة يتم اعتمادها من قبل لجنة التعليم المهني المستمر.

سابعاً : التوقف المؤقت

١. يجوز التوقف المؤقت (بحد أدنى ٦ شهور سنوياً) عن الالتزام بمتطلبات برنامج التعليم المهني المستمر، إذا لم يتسن الوفاء بتلك المتطلبات خلال المدة المحددة لأسباب مقبولة، شريطة تقديم طلب بذلك إلى لجنة التعليم المهني المستمر بالجمعية.

٢. للجنة تقدير مدى قبول أو رفض التوقف وفق طبيعة أسباب التوقف المؤقت، ومن الأسباب المسوغة للتوقف المؤقت على سبيل المثال ما يلي:

أ. الحالة الصحية

يجب أن يتضمن الطلب طبيعة المرض، اسم وعنوان الجهة المعالجة، والسبب الذي يجعل المرض مانعاً للوفاء بمتطلبات دورات التعليم المهني المستمر.

ب. أسباب أخرى مشابهة

يجب أن يتضمن الطلب أيضاً وافياً عن طبيعة الأسباب التي حالت دون الوفاء بمتطلبات التعليم المهني المستمر.

ثامناً : قياس ساعات التعليم المهني المستمر

١. في جميع الأحوال يتعين ألا تقل ساعات التعليم المهني المباشر عن ٨٠٪ (٩٦ ساعة) من ساعات التعليم المهني المستمر وأن تكون ساعات التعليم المهني غير المباشر في حدود ٢٠٪ (٢٤ ساعة) كحد أقصى.

٢. من أمثلة التعليم المهني المباشر:

أ. الدورات المتخصصة، ومن أمثلتها الدورات التي تعقدها الجمعية، أو الدورات المتخصصة التي تعدها الجهات الأخرى مثل الجامعات ومكاتب المحاسبة أو جهات أخرى تعتمدها الجمعية بناء على توصية لجنة التعليم المهني المستمر.

ب. حضور المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالمهنة.

ج. المشاركة في اللجان الفنية ذات العلاقة بالمهنة.

د. إعداد البحوث والمحاضرات وأوراق العمل ذات العلاقة بالمهنة.

هـ. تحسب للمدربين والأشخاص الذين يشاركون في تدريب برامج التعليم المهني المستمر ساعات مقابل الوقت الذي أمضوه في المشاركة في تدريب تلك البرامج. ويتم قياس الساعات المعتمدة لهم وفق ساعات المشاركة التي أمضوها في التدريب. ويراعى أن لا يزيد الحد الأقصى للساعات المعتمدة من خلال المشاركة في تدريب برامج التعليم المهني المستمر عن ٥٠٪ من إجمالي الساعات المعتمدة للتعليم المهني المستمر.

و. يحسب لكاتب المقالات المنشورة والكتب (المتصلة بمواد برامج التعليم المهني المستمر) ساعات تعليم مهني مستمر مقابل الوقت الذي يمضيه في البحث والكتابة إذا كان مثل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاءته المهنية، ولكي يتلقى الكاتب اعتماداً للتعليم المهني المستمر فإن المقال أو الكتاب أو برنامج التعليم المستمر يجب أن تتم مراجعته رسمياً ونشره من قبل جهة ناشرة لا تخضع لسيطرة الكاتب، كما يجب ألا تزيد ساعات التعليم المهني المستمر لمثل هذا النشاط عن ٢٥٪ من إجمالي الساعات المعتمدة للتعليم المهني المباشر المستمر المطلوبة لثلاث سنوات.

٣. من أمثلة التعليم المهني غير المباشر مايلي:

• الدراسة الذاتية : ومن أمثلتها التعليم بالمراسلة ومشاهدة أشرطة الفيديو المتعلقة بالمهنة، المشاركة في البرامج التعليمية المبرمجة بالحاسب الآلي، وأي شكل آخر للتعليم لا يكون فيه تفاعل مع أفراد آخرين ولا يتضمن عملية تقييم وكذلك القراءة العامة في الموضوعات ذات العلاقة بالمهنة.

الخطة الاستراتيجية

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

للمخسة أعوام القادمة (٢٠١٨ : ٢٠٢٢)

رسالة الجمعية :

النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر والعمل علي الارتقاء بمستواها وفقاً لأعلي المستويات وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وترسيخ الالتزام بمعايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد وأداب وسلوكيات مزاوولي مهنة المحاسبة والمراجعة بما يساهم في حماية وتنمية الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوي العلمي والمهني للمحاسبين ومزاوولي المهنة .

ويتم ذلك عن طريق تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية :

أولاً : المحافظة علي مكانة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية واستمرار الارتقاء بها .

ثانياً : تقوية علاقة الجمعية بالجهات الرقابية ومؤسسات المحاسبة والمراجعة علي المستوي المحلي والدولي.

ثالثاً : التوظيف الأمثل لمركز تدريب الجمعية.

رابعاً : تقوية الحوكمة والنواحي التنظيمية للجمعية.

خامساً : تعظيم الملاءة المالية للجمعية.

أولاً: المحافظة علي مكانة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية واستمرار الارتقاء بها .

وذلك من خلال تنمية الكفاءة الفنية لأعضاء الجمعية عن طريق:

- تطوير مناهج امتحانات الجمعية أولاً بأول في ضوء التطورات السريعة والمؤثرة علي مجال المحاسبة والمراجعة ، عن طريق التواصل مع الجمعيات الدولية والتعرف علي متطلبات المهنة والمجتمع في ظل التغيرات الاقتصادية والبيئية في المجتمع وما يصاحبها من تغيرات في القوانين والعمل علي تطوير المهنة بما يتناسب مع هذه التغيرات مع التخطيط التفصيلي لمناهج الجمعية المختلفة لتحقيق علاقة متوازنة بين المتطلبات العامة لسوق العمل والمتطلبات الأساسية للتأهيل المهني للمحاسب والمتطلبات الأساسية للتخصص في مجالات (الاستشارات، المراجعة، الضرائب، المحاسبة المالية، المحاسبة الادارية)، والعمل علي الحصول علي إعفاءات متزايدة من امتحانات الـACCA.

- المراجعة المستمرة لمستوي ونوعية امتحانات الجمعية ومستوي وأسلوب التصحيح.

عن طريق وضع خطة تفصيلية لتوفير واضعي امتحانات اكفاء ولديهم الوقت الكافي لوضع الامتحانات

ثانياً: تقوية علاقة الجمعية بالجهات الرقابية ومؤسسات المحاسبة والمراجعة علي المستوى المحلي والدولي.

علي المستوى المحلي يتم تقوية العلاقات والتعاون مع

- الهيئة العامة للرقابة المالية .

- البورصة المصرية .

- وزارة المالية .

- مصلحة الضرائب المصرية

- الهيئة العامة للاستثمار

- الجهاز المركزي للمحاسبات .

- البنك المركزي المصري .

- شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة .

وذلك من أجل :

- التواصل مع الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للعمل علي تعديل قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الاهلي .

- العمل علي استكمال مجهودات الجمعية وذلك بتعاون مجلس الادارة مع وزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة بما يحافظ علي كافة المزايا التي منحها القانون الحالي لأعضاء الجمعية ولتحقيق مصالح المهنيين والارتقاء بالمهنة .

- تحديث المعايير المصرية للمحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني في ضوء المتغيرات الدولية حتي يمكن من خلالها تحقيق الشفافية والمسؤولية والكفاءة للاسواق المالية والانشطة الاقتصادية في مصر .

علي المستوى الدولي يتم تقوية العلاقة والتعاون مع

- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC و الجمعيات المهنية الدولية الأخرى .

وتصحيحها والتنسيق مع لجنتي تطوير المناهج والتدريب للالتزام بوضع الأسئلة طبقاً للمناهج الموضوعية والزام المدربين بهذه المناهج والعمل علي اعداد بنك اسئلة مع الاستفادة بتجربة الجمعيات الدولية ومتابعة النتائج في ضوء نسب النجاح في كل مادة من أجل الاستفادة من ذلك في الامتحانات اللاحقة .

- الالتزام بتطبيق التعليم المستمر بالنسبة لجميع الأعضاء.

مع وجود أليه فعالة لمتابعة متطلبات التعليم المهني المستمر لأعضاء الجمعية وضمان المتابعة مع أعضاء الجمعية لعدد ساعات التدريب المستمر من خلال قاعدة بيانات لكل عضو وزميل مع دراسة الانظمة والقواعد والاجراءات الخاصة بالتعليم المهني المستمر بالجمعيات الدولية للاستفادة منها وذلك لزيادة كفاءة مزاولي المهنة وتوسيع نطاق الجهات المعتمدة لتقديم برامج التعليم المهني المستمر .

- عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات لمناقشة الموضوعات ومشروعات القوانين المتعلقة بالمهنة ويتم من خلالها إظهار إمكانيات ومكانة وخبرة أعضاء الجمعية في شتى الموضوعات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والضرائب .

- تشجيع البحوث والدراسات واصدار النشرات العلمية والمهنية وذلك من خلال تطوير مجلة الجمعية واصدارها بصفة منتظمة والعمل علي الارتقاء بالمادة العلمية التي تحتويها وعقد والمشاركة في الندوات واللقاءات المحلية والدولية مع الجهات ذات الصلة بالمهنة واعداد وتشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالمهنة .

- العمل علي توسيع قاعدة أعضاء الجمعية دون المساس بالمستوي العلمي والمهني لأعضاء الجمعية مع تطوير الضوابط اللازمة لقبول المحاسبين المسجلين بسجل المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية ووضع الضوابط اللازمة لاعتماد مكاتب من غير الأعضاء لتدريب المحاسبين ، وعقد ندوات تعقدها الجمعية لتعريف طلاب كليات التجارة بالجامعات المختلفة بالجمعية وأهدافها وشروط العضوية بها ومزايا العضوية.

ثالثاً : التوظيف الأمثل لمركز تدريب الجمعية.

أن الهدف الأساسي من إنشاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية هو النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر من خلال وجود محاسبين مؤهلين تأهيلاً مهنيًا ممتازاً، وعلي معرفة بالتطورات المستمرة في مجال المحاسبة والمراجعة وأساليب تطبيقها (التعليم المستمر للأعضاء).

ولا يتأتى تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال التزام الجمعية بتقديم خدمات تدريبية بأعلى مستوى من الجودة والتميز من خلال تصميم وتنفيذ خطة تدريبية تلبي احتياجات مستويات المحاسبين ومراقبي الحسابات في القطاعات المختلفة والاستعانة بمدرسين محترفين علي أعلى مستوى مع تحديث المواد العلمية التدريبية المقدمة والتركيز علي التطبيقات والممارسات العملية من خلال الحالات والدراسات التطبيقية .

وذلك من خلال:

- توفير هيكل تنظيمي مناسب لحسن إدارة المركز.

- توفير مدرسين في المجالات المختلفة ذو مستوى عال من التأهيل العلمي والعملية.

- توفير دورات تدريبية في المجالات المختلفة تخدم كل من أعضاء الجمعية والمحاسبين تحت التمرين في المقام الأول والمحاسبين عامة في المقام الثاني .

- مع تقديم دورات تدريبية في ضوء احتياجات الأعضاء والعاملين بالمهنة في مجال المحاسبة والمراجعة والضرائب للارتقاء بمستواهم العلمي والمهني وكذلك لمساعدتهم علي تحقيق ساعات التدريب المهني المستمر .

- مراعاة تنمية الموارد المالية للمركز بصفة مستمرة بما يسمح بتغطية تكاليف تشغيله علي أكفأ وجه وتحقيق فائض يكفل التجديد والاستبدال للمعدات والأجهزة اللازمة للتدريب.

- توفير وتقديم دورات تدريبية لتأهيل المحاسبين والمراجعين تحت التمرين وكذلك المحاسبين القانونيين

للتقدم لامتحانات الجمعية (مستوى متوسط / مستوى نهائي) كشرط للحصول علي العضوية .

- تقديم دورات تدريبية لخريجي الجامعات والمعاهد المصرية بهدف إعدادهم لسوق العمل وتقليل الفجوة بين الدارسة الاكاديمية واحتياجات السوق .

- تقديم برامج تدريبية لتدريب المدرسين TOT نظرا لاعتماد عملية التدريب بصورة رئيسية علي خبرة ومهارة المدرسين وذلك بهدف تنمية قدراتهم ومهاراتهم

- تقديم دورات تدريبية في استخدام الحاسب الالي في أعمال المراجعة (CAATs) وكيفية المراجعة في ظل الانظمة الالكترونية (IT Courses)

- تقديم دورات للتأهيل للحصول علي دبلومة ال IFRS وذلك بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بالمملكة المتحدة .

- دراسة إصدار الجمعية لدبلومة معايير المحاسبة المصرية باللغة العربية وذلك علي غرار IFRS Diploma التي تصدرها ACCA باللغة الانجليزية.

رابعاً : تقوية الحوكمة والنواحي التنظيمية للجمعية.

استكمالاً لتحقيق أهداف الجمعية لإيجاد تنظيم فاعل لها بما يحقق أقصى درجات التنظيم لنشاط الجمعية وإدراكاً منها لمسئوليتها تجاه مهنة المحاسبة والمراجعة ، فإنه من الضروري اعادة هيكلة إدارة الجمعية التنفيذية بما يتلائم مع احتياجات الجمعية وأعضائها والوصول بالجمعية الي مصاف الجمعيات المهنية الدولية

علي أن يشمل التطوير كافة جوانب الهيكل التنظيمي سواء الاداري أو المالي أو التشغيلي لأنشطة وأعمال الجمعية وتحديد الاختصاصات والعلاقات الداخلية والخارجية واتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيقه وفقاً لتوقيتات محددة .

مراعاة التزام جميع الأعضاء بمجلس إدارة الجمعية بمسؤولياتهم بالمجلس واللجنة التنفيذية واللجان النوعية المشكلة.

أخبار الجمعية

- توفير وتحديث للأخبار والمعلومات المهنية من خلال روابط الكترونية .
- دعم تسويق الخدمات المهنية للجمعية .
- انشاء وتفعيل منظومة البريد الإلكتروني .
- تقديم الدعم الكامل لمختلف لجان العمل بالجمعية بمختلف اهدافها وانشطتها .
- * إعداد موقع مستقل لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية وتحديثه بصفة مستمرة وفقا للتعديلات .

النظام المحاسبي والمالي

سرعة ميكنة النظام المحاسبي والمالي بالكامل بما يضمن سهولة وسرعة تسجيل المعاملات واستخراج البيانات المالية اللازمة أولاً بأول وفي نهاية كل شهر.

خامساً: تعظيم الملاءة المالية للجمعية.

التدعيم المستمر للملاءة المالية للجمعية من خلال الاهتمام بتحصيل الاشتراكات ومساهمات الأعضاء السنوية أولاً بأول في مواعيدها وتعظيم العائد علي استثمار اية سيولة نقدية فائضة .

كما يقتضي إجراء دراسة سنوية لمستوي اشتراكات الأعضاء والرسوم عن الخدمات في ضوء الارتفاع الحاد و المستمر في مستوى الأسعار وما يتبعه ذلك من زيادة في تكاليف التشغيل بالجمعية وتكلفة الأجور والمرتبات .

بالإضافة الي تعظيم العائد من مركز التدريب عن طريق الاستخدام الامثل له .

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم كل لجنة من لجان الجمعية بإعداد الخطة التفصيلية وتحديد الجداول الزمنية ومؤشرات قياس الاداء وستقوم لجنة الاستراتيجية بالتواصل مع كل لجنة من هذه اللجان للمتابعة والتنسيق معها في إعداد الخطط التفصيلية في ضوء الاستراتيجية العامة .

الجهاز الفني والإداري للجمعية

- توفير جهاز فني وإداري للجمعية ذو إمكانيات وكفاءة عالية ويقتضي ذلك:
- تقييم أعضاء الجهاز الإداري الحالي للجمعية بغرض توفير أكفأ القوي البشرية اللازمه للجمعية خاصة المدير العام ، والمدير المالي ، والمدير الإداري ، وتحديد المرتبات المجزية لهم بما يضمن جذب أفضل الكفاءات للعمل بالجمعية مع تحديد المواصفات الوظيفية والمسئوليات والصلاحيات لكل وظيفة.

اللوائح المالية والإدارية

تطبيق لوائح مالية وإدارية تحكم تعاملات الجمعية في المجال المالي والإداري والقوي البشرية وتحديد توقيتات محددة للانتهاء من الإعداد والتنفيذ.

وضع السياسات واجراءات العمل الادارية والمالية واستكمال وتطوير لوائح العمل الداخلية ، والمالية ، الموارد البشرية ، وتدعيم الجهاز الاداري للجمعية بعاملين ذوي كفاءة عالية بما يتناسب مع الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها وتطوير اسلوب أداء العمل في الجمعية عن طريق اعادة النظر في الاجراءات والسجلات الحالية والقيام بتبسيطها وميكنتها بقدر الامكان .

نظم المعلومات

توفير نظام حديث فعال مميكن يكفل سرعة استخراج كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالأعضاء والمحاسبين وتحت التمرين والاشتراكات وخلافة.

مع تحديث موقع الجمعية علي شبكة المعلومات الدولية وذلك من خلال

- بناء قاعدة بيانات للأعضاء والمحاسبين تحت التمرين

- انشاء وتفعيل خدمة السداد الالكتروني .

- انشاء وتفعيل خدمات التدريب عن بعد .

- انشاء وتفعيل تطبيقات التعليم المهني المستمر .

- انشاء وتفعيل المكتبة الالكترونية .